

## مستلزمات الاستثمار لإقامة جامعات عراقية

### وفق المعايير الامريكية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

Investment requirements for establishing Iraqi universities according to  
American standards to achieve sustainable development

أ.و. محمد علي صاحب حسن أ.و. أمل كاظم سعود

كلية القانون الجامعة المستنصرية

#### المخلص

لاقامة جامعات عراقية تواكب التطور العلمي والتقني وترتقي مستوى الجامعات الامريكية في العراق لابد من توظيف القوانين المنظمة للاستثمار التي تمنح المستثمر مميزات وضمانات استثنائية من حيث تخصيص الاراض ال مناسبة لهذا النوع من الاستثمار لاغراض المساطحة او الايجاز الاعفاء من الرسوم الكمركية لادخال المعدات والاجهزة اللازمة للمشروع ، كما يتطلب المشروع ابرام عقود مقاوله لاقامة الجامعة من حيث الابنية والمعدات واقامة مستشفى تخصصي تابعة للجامعة

استحصال موافقة وزارة التعليم بعد اقامة الجامعة بتوفر فتح الجامعة وفق ضوابط وزارة التعليم العالي ابرام اتفاقية مع الجامعات الامريكية باعتبارها جزء منها ودعمها العلمي والتكنولوجي والزيارات الميدانية بينها وبين الجامعة وتحت اشرافها تدريسية كفاءة وعلى مستوى من الخبرة في التخصصات الدقيقة

#### Abstrac

To establish Iraqi universities that keep pace with scientific and technical development and rise to the level of American universities in Iraq, it is necessary to employ laws regulating investment that granthe investor has exceptional advantages and guarantees in terms of allocating suitable lands for this type of investment for the purposes of surface area or brevity, exemption from customs duties for the import of equipment and devices necessary for the project. The project also requires the conclusion of contracting contracts to establish the university in terms of buildings and equipment and the establishment of a specialized hospital affiliated with the university

## المقدمة Introduction

### اولا -موضوع البحث

تعد التنمية المستدامة من أهم القضايا التي نالت إهتماما دوليا ومحليا متزايدا في الآونة الأخيرة، واصبح التعليم بكل مراحلہ وخصوصا التعليم العالي والمشكلات المتعلقة به من أهم الجوانب التي تسهم في تحقيق هذه التنمية، إذ يقع على مؤسسات التعليم العالي مهام عديدة لتحقيق هذه التنمية، ومن ثم، فإن الاستثمار في إقامة جامعات عراقية ذات صبغة أمريكية وخصوصا بفروعها الطبية تواكب التطور العلمي والتقني لتمكين الشباب بما يتماشى مع الاولويات الوطنية للعراق، ويعزز أهداف التنمية المستدامة، لذا لا بد من توظيف القوانين المنظمة للاستثمار التي تمنح المستثمر مميزات وضمانات استثنائية من حيث تخصيص الاراضي المناسبة لهذا النوع من الاستثمار لاغراض المساطحة او الايجاز او الاعداء من الرسوم الكمركية لادخال المعدات والاجهزة اللازمة للمشروع، كما يتطلب المشروع ابرام عقود مقولة لاقامة الجامعة من حيث الابنية والمعدات .

وبالرجوع للمادة ١١ لقانون الاستثمار رقم ١٣ سنة ٢٠١٠ نصت على أنه "يتمتع المستثمر بالضمانات الآتية :

- ١- اخراج رأس المال الذي ادخله الى العراق وعوائده وفق احكام هذا القانون
  - ٢- المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع الأستثمري قائما على ان لا تزيد عن ( ٥٠ ) خمسين سنة قابلة للتجديد
  - ٣- التأمين على المشروع الأستثمري
  - ٤- فتح حسابات بالعملة العراقية او الاجنبية او كليهما
- ومن ثم، فيمكن توظيف قانون الاستثمار لإقامة مثل هذه الجامعات لما لهذا النوع من الجامعات من مزايا يمكن إيضاحها بما يأتي :

تكون الأولوية الأولى في المؤسسة التعليمية وفقاً المعايير الامريكية للشخص المتلقي المعرفة العلمية فهو الشريك الأساسي في تطوير وتحسين العملية التعليمية يعتمد في المؤسسات التعليمية الامريكية على مناهج دراسية مرنة غير ثابتة فهي مفتوحة لجميع الإسهامات التي يقوم بها الأشخاص المساهمين في العملية التعليمية . تحظى الهيئة التدريسية في الجامعات الامريكية بقدر عال من الاهتمام والتقدير اللذين يسهمان بتطوير النتاج الفكري لهذه الكوادر التدريسية . يهدف نظام التعليم الأمريكي إلى تخريج كفاءات مدربة مزودة بمعارف ومهارات يستفيد منها المجتمع وتحصل على فرص العمل فيه دون الاضطرار للهجرة بتقبل النقد الذاتي والقدرة المستمرة لتطوير الصناعة. الدور الهام في تطوير التعليم من خلال اتباع طرق ومناهج دراسية عالية الجودة هناك العديد من الجامعة الأمريكية منها في

لبنان تتبع نفس المعايير التعليمية الخاصة بولاية نيويورك ، وقد تم إنشائها في ١٨٦٦ الجامعة الأمريكية في الشارقة AUS التي تأسست في ١٩٩٧م الجامعة الأمريكية في القاهرة AUC التي أنشئت في ١٩١٩ .  
غير ان إقامة مثل هذه الجامعات يقتضي استئصال موافقة وزارة التعليم من خلال توفر شروط فتح الجامعة وفق ضوابط وزارة التعليم العالي ، كما لابد من ابرام اتفاقية مع الجامعات الامريكية باعتبارها جزء منها ودعمها العلمي والتكنولوجي والزيارات الميدانية بينها وبين الجامعة وتحت اشرافها.  
**ثانياً :اهمية البحث :**

الجامعات الأمريكية في العراق لها اهمية للطلاب العراقي إذ تعد من الجامعات المتصدرة في المؤشرات العالمية، وتوفر للطلبة قدرة على اختيار المجال والتخصص المناسب ويوفر لهم الخبرات العملية المتميزة.  
الحداثة في تقنيات التعليم: تقدم الجامعات الأمريكية للطلبة الدارسين فيها أحدث الأدوات والمختبرات المعامل والتقنيات الدراسية مما يزيد من الخبرة العملية للطلاب ويزيد ذلك من فرص تفوقه على أقرانه من الجامعات الأخرى.  
يتحمل للطلاب العراقي تكاليف دراسية اقل اضافة اجور السفر النحصول الجامعات الامريكية في العراق على تصنيف عالمي اعلى من الجامعات الحكومية.

### ثالثاً: مشكلة الدراسة :

ان انشاء جامعة أهلية في العراق ذات صبغة امريكية تثير مشكلة عدم وجود نصوص قانونية تنظمها و الاعتراف بها من قبل وزارة التعليم كما تثير عدة تساؤلات :

ماهي متطلبات الحصول على امتياز من جامعات امريكية ؟هل تخضع هذه الكليات للمناهج العراقية والامتحان التقويمي ؟ هل تخضع لاشراف وزارة التعليم ؟ هل تتميز ما تقدمه من طريقة امريكية وشهادة أكاديمية عن الكليات الأهلية العراقية ؟هل يخضع القسط الذي يدفعه الطالب لنفس القسط في الكليات الأهلية ؟ان كان الدراسة بالمناهج الامريكية واللغة الانكليزية ممكنة للأستاذ والطالب بالنسبة لكليات الطب والصيدلة فهل ممكن ان نتبع نفس المناهج بالعلوم الإنسانية كالقانون؟ماهو مقياس تفوق الطالب في هذه الجامعات عن الطالب في الكليات الأهلية الأخرى ؟ماهي القيمة العلمية للشهادة التي تمنحها هذه الجامعات وهل ترتقي للشهادة نفسها في الجامعات الامريكية؟

### رابعاً: منهجية الدراسة :

يعتمد البحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي والمقارن، من خلال تحليل ة القانونية ذات العلاقة بموضوع حق المساطحة في الاستثمار، والمقارنة بين

النصوص والاحكام المتعلقة بالموضوع في قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل و نظام بيع وإيجار عقارات وأراضي الدولة والقطاع العام الأغراض الاستثمار والمساواة عليها رقم (٦) لسنة ٢٠١٧ . والقوانين الدولية الأخرى مثل قانون الاستثمار المصري والأردني والجزائري والإماراتي وغيرها وذلك لغرض الوصول الى الجوانب المهمة لهذا الموضوع. مقارنة مع الجامعات الأمريكية في العراق والدول العربية .

خامسا : هيكلية الدراسة :نقسم البحث على مبحثين :

المبحث الاول :مستلزمات تخصيص اراضي للاستثمار لإنشاء جامعات اهلية.

المبحث الثاني: مستلزمات تأسيس كليات اهلية ذات صبغة امريكية .

المبحث الاول: مستلزمات تخصيص اراضي للاستثمار لإنشاء جامعات اهلية

## Requirements for allocating land for investment to establish private universities

يقتضي الوقوف على مستلزمات الاستثمار لإقامة جامعات اهلية بمعايير أمريكية الحوض في شروط هذا الاستثمار وضماناته وهذا التناول يكون في ضوء قانون الاستثمار العراقي النافذ .

### المطلب الاول: شروط الاستثمار

لا بد ان يكون المستثمر اجازة استثمار ، المستثمر هو الشخص الذي يوظف رأس ماله في مشروع استثماري وفي مجال معين ، والمستثمر أما إن يكون وطنيا أو أجنبيا ، وقد يكون شخصا طبيعياً أو معنوياً عرف المشرع العراقي المستثمر بأنه "الشخص الحاصل على اجازة الاستثمار سواء أكان شخص طبيعي ام معنوي عراقي او اجنبي الجنسية" (١)

ومن اهم البيانات المطلوب من المستثمر تقديمها لغرض الحصول على اجازة الاستثمار، هي الخطة الخاصة بتمويل المشروع مع ضمان التمويل، حيث نص قانون الاستثمار على ان ( يشمل الطلب الذي يتقدم به المستثمر خطة تمويل المشروع مقترنة بضمان جهة التمويل من مؤسسة مالية معتمدة) (٢)

وتعد هذه الخطة من اهم الوثائق التي ينبغي على المستثمر تقديمها الى الهيئة الاستثمار ،ومن خلال خطة المستثمر لتمويل المشروع ، تستطيع الهيئة الوقوف على مدى قدرة المستثمر من الناحية المالية و امكانيته على تغطية نفقات انشاء المشروع (٣)

وان هيئة الاستثمار قد ترى ان المقصود بخطة تمويل المشروع هي مصادر تمويل المشروع، و التي قد تكون على شكل ارصدة مصرفية خاصة بالمستثمر مودعة الأغراض المشروع مقترنة بكتاب من المصرف المودعة لديه بحجزها لأغراض المشروع، أو ضمانات مالية مقدمة من مصارف أو جهات مالية على

تمويل كل او جزء من المشروع، و تعد هيئة الاستثمار ارض المشروع احد مصادر التمويل اذا كانت مملوكة إلى المستثمر، و كذلك عائدات المشروع اذا كان تنفيذه يتم على شكل مراحل، و لا تشترط هيئة الاستثمار توفر كل هذه المصادر لدى المستثمر، حيث ان المطلوب من المستثمر تقديم ما يكفي لتمويل المشروع من اي مصدر كان اذا كان يعد مقبول على وفق قانون الاستثمار. و حتى يتم قبول خطة التمويل من قبل هيئة الاستثمار، فإنه يجب ان تكون صادرة من مؤسسة مالية معتمدة .

ومن القيود الاخرى لكي يسمح للمستثمر العراقي او الاجنبي بالاقتراض من المصارف الابد من انجاز نسبته ٢٥% من المشروع بضمان منشآت المشروع وهذا ما نصت عليه المادة (تاسعاً/ فقرة ثامناً ) من قانون الاستثمار (٤).

وقد الزم قانون الاستثمار على المستثمر بتقديم دراسة جدوى اقتصادية و فنية للمشروع، و كذلك التزامه تجاه هيئة الاستثمار و الجهات الرسمية الأخرى المختصة بتزويدهم في حال طلبهم بالوثائق أو المعلومات أو البيانات المتعلقة بالمشروع، وكذلك اعلام هيئة الاستثمار بالتقدم الحاصل في تنفيذ المشروع وما تم انجازه من العمل (٥).

ويمكن من دراسة الجدوى التي يقدمها المستثمر التعرف على مدى انعكاس المشروع على الاقتصاد القومي للبلد، ومدى اهمية المشروع للمستثمر، إذ تبين الدراسة وبشكل تقريبي مقدار الربح المتوقع والعوائد التي من الممكن أن يجنيها المستثمر، وبالنسبة للاقتصاد القومي فمن خلال دراسة الجدوى يمكن الوقوف على كمية و نوع منتجات المشروع، وكذلك الخدمات التي يتوقع ان يقدمها المشروع، وعدد العمالة المطلوبة للمشروع و كمية مفصامفونوعية المواد الأولية التي ستستخدم في المشروع، وهذه المعلومات اهمية واثر في الاقتصاد القومي للبلد .

يتمتع المستثمر بغض النظر عن جنسيته وفق لاحكام قانون الاستثمار باستئجار الاراضي اللازمة للمشروع والمساطحة عليها ، وهذا ما نص عليها قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٤ في المادة (١٢) والمعدل بقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ على انه (يحق للمستثمر العراقي أو الأجنبي في العراق استئجار الأراضي اللازمة للمشروع أو المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع الاستثماري قائماً على أن لا تزيد على خمسين سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة، وأن تراعى في تحديد المدة طبيعة المشروع وجدواه للاقتصاد الوطني) (٦).

ونظم المشرع العراقي احكام حق المساطحة في المشاريع الاستثمارية جنباً إلى جنب مع احكام ايجار العقارات لأغراض الاستثمار في قانون الاستثمار العراقي، ونظام بيع وإيجار عقارات وأراضي الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار والمساطحة عليها.

بموجب قانون الاستثمار العراقي للمستثمر عراقياً أم أجنبياً الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية، وإنشاء حق المساطحة على العقارات المخصصة من قبل الدولة أو من القطاع العام أو الحصول عليها من القطاع الخاص والمختلط بشرط أن لا تزيد مدة المساطحة على (٥٠) خمسين سنة حسب طبيعة ورأس مال المشروع، وهذه المدة قابلة للتجديد بموافقة الجهة المانحة للإجازة. ونلاحظ استثناء المشرع للمشاريع الصناعية من نطاق المساطحة في قانون الاستثمار العراقي، لأن القانون أجاز تملكهم ببدل وفق التعليمات التي تصدر بموجبه.

وتضمن نظام بيع وإيجار العقارات المخصصة للاستثمار في العراق رقم ٦ لسنة ٢٠١٧، الأحكام الخاصة بالمساطحة، كما حدد النظام طريقة تقدير نسبة بدلات المساطحة وتاريخ استحقاقها في الأراضي المخصصة للاستثمار بالطريقة نفسها التي يتم بها تقدير بدلات الإيجار في الاستثمار، أي يتم تحديد القيمة الإيجارية للأرض محل المساطحة وفقاً للإجراءات المتبعة في تقدير بدل إيجار الأرض . كما أوجب النظام على الجهة المالكة للعقار أو الجهة صاحبة حق التصرف بالتنسيق مع هيئة الأراضي اللازمة للمشاريع الاستثمارية الالتزام بالنسب المئوية من بدل الإيجار السنوي المقدر لكل منها على وفق النظام<sup>(٧)</sup> ، وتؤول بدلات المساطحة إلى الخزينة العامة، بعد أن يخصم منها نسبة (٥٠%) إلى الجهة المالكة للأرض ، ويؤول المبلغ المتبقي إلى الجهات الحكومية التي تقوم بتقديم خدمات البنية التحتية الخارجية للمشروع وتوصيلها إلى داخل المشروع<sup>(٨)</sup>.

وقد استثنى قانون الاستثمار العراقي المشاريع الاستثمارية أو العقارات المخصصة للمشاريع الاستثمارية من أحكام قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ ، إذ تسري على العقارات والأراضي المخصصة للمشاريع الاستثمارية أحكام نظام رقم (٦) لسنة ٢٠١٧ والخاص ببيع وإيجار أراضي الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار والمساطحة عليه<sup>(٩)</sup>.

أما قانون الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان - العراق فقد منح الحق للمستثمر في استئجار العقار حيث نص بأنه ( للمستثمر استئجار أراضي والعقارات اللازمة لتأسيس وتوسيع وتنويع وتطوير المشروع وفق أحكام هذا القانون في حدود المساطحة والمدة التي تقدر في ضوء أهداف المشروع والحاجة الفعلية)<sup>(١٠)</sup>.

وفي سوريا أجاز قانون الاستثمار رقم (١٠) لسنة ١٩٩١ التي نصت المادة(٦/و) للمستثمر العربي والأجنبي تخصيص الأراضي اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية بالمساطحة.

أما قانون الاستثمار المصري، فلم ينظم المساطحة كوسيلة من وسائل تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية، ولم يتم تنظيمها أيضاً في القانون المدني

المصري وبدلاً من المساطحة نظم قانون الاستثمار المصري (الترخيص بالانتفاع) وفق المادة (٥٨) .

### المطلب الثاني: ضمانات الاستثمار Investment guarantees

ان قانون الاستثمار العراقي قد ساوى بين المستثمر العراقي والاجنبي في التمتع بالضمانات والمزايا والاعفاءات وهذا ما نصت عليه المادة (١١، ١٢) ، وعلى الرغم من ذلك فقد منح الافضلية للمستثمر الاجنبي على المستثمر الوطني، حيث يتمتع المستثمر الاجنبي بمزايا اضافية وفقاً لاتفاقيات دولية بين العراق ودولته او اتفاقيات دولية متعددة الاطراف كان العراق قد انظم اليها<sup>(١١)</sup>.

وهناك عدد من مبادئ يفرضها القانون على دولة مضيفة لضمان مصالح المستثمر الاجنبي ومنها ( مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة ، ومبدأ حد الادنى لمعاملة الاجانب ، ومبدأ الامة الأولى بالرعاية ) .<sup>(١٢)</sup>

اما اذا كان المستثمر شركة اجنبية فانه يلزم حتى تمارس النشاط الاستثماري في العراق ان يكون لها فرع مسجل في العراق وفقاً للقانون، ويلزم ان تكون الشركة مسجلة في بلد التأسيس قبل سنتين من تاريخ طلب تسجيل الفرع في العراق<sup>(١٣)</sup> ، ولا يحق لفرع الشركة الاجنبية ممارسة النشاط الاستثماري في العراق قبل تقديمه الوثائق المطلوبة منه بموجب المادة (٥/ اولاً) من نظام فروع الشركات الأجنبية رقم (٢) لسنة ٢٠١٧ .

ان المشرع العراقي لم يعط استثناء الى فروع الشركات الاجنبية المستثمرة يختصر وقت الحصول على اجازة التسجيل، حيث ان عملية تسجيل فرع الشركة يحتاج فترة من الزمن ليست بالقصيرة يضاف لها الفترة التي يحتاجها المستثمر لإكمال اجراءات الحصول على اجازة الاستثمار<sup>(١٤)</sup>.

في حين ان المشرع المصري تجاوز الاجراءات الادارية التقليدية من خلال تخويله لهيئة الاستثمار بتقديم خدمة تأسيس الشركات بكل انواعها، اضافة الى ذلك فان المشرع المصري اختصر مدة تأسيس الشركات المستثمرة بشكل كبير، إذ الزم هيئة الاستثمار في البت بطلب التأسيس خلال يوم عمل كامل و تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية بمجرد قيدها في السجل و الزم كل الجهات بالتعامل مع شهادة التأسيس الصادرة من هيئة الاستثمار على انها وثيقة رسمية<sup>(١٥)</sup>.

وتعد مسألة وجود ضمانات قانونية من أبرز الأساليب التي تدفع المستثمر الأجنبي في أن يقدم على الاستثمار، وذلك لأن هذه الضمانات تعد صمام أمان ضد المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع الاستثماري، مثل: (مخاطر التأميم والمصادرة)، وكذلك فإن وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر ضمانات وإعفاءات<sup>(١٦)</sup>.

وفي مجال الاستثمار لا بد من حماية الاستثمار من المخاطر التي قد يتعرض لها وذلك عبر وسائل تؤمن لها الحماية من هذه المخاطر أياً كانت محدد هذه الوسائل موضوعية أم إجرائية<sup>(١٧)</sup>.

وقد أقر قانون الاستثمار العراقي بمبدأ حماية حقوق المستثمرين وممتلكاتهم بشكل عام في الفقرة رابعا " من المادة الثانية ، وحدد في المادة (١٢) من هذا القانون ضمانات الاستثمار اذ جاء فيها انه يضمن هذا القانون للمستثمر ( حق الاقامة ، عدم المصادر ، تأمين المشروع وغيرها ).

وقد قرر قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ اعفاء المستثمر من الضرائب ولرسوم الكمركية تعفى من الرسوم الكمركية استيرادات الجامعة من الاجهزة واجزائها وموادها الاحتياطية ووسائل الايضاح والكتب المقررة في خططها وبرامجها التي تخدم اغراضها ، على ان تخضع لأشراف وزارة التعليم العالي.<sup>(١٨)</sup>

اولا\_منحت عقود الاستثمار للمستثمر الحق في استخدام الأجانب من الخبراء والفنيين والإداريين للاستعانة بخبراتهم، نظراً لما يتطلبه المشروع الاستثماري من خبرات ومهارات، وأن عقود الاستثمار تتعلق بنقل التكنولوجيا ووسائل الإنتاج المتقدمة والتي تحتاج إلى الخبراء التي تتعامل مع هذه الأجهزة والآلات الحديثة ، ففي أغلب الأحيان نجد هذه العناصر غير موجودة بالدولة المضيفة للاستثمار<sup>(١٩)</sup>.

وعلى الرغم من ان المشرع العراقي في القانون رقم ١٣ لسنة (٢٠٠٦) حثّ على أن يلتزم المستثمر الأجنبي بتشغيل الأيدي العاملة العراقية، وتحديد مجال الأجور وساعات العمل، وتدريب المستخدمين من العراقيين وزيادة كفاءتهم ، ورفع مهارتهم، وتكون الأولوية لتوظيف واستخدام العاملين للمواطنين العراقيين<sup>(٢٠)</sup>.

إن أغلب قوانين الاستثمار المقارنة تسمح للخبراء والعاملين الأجانب في المشروع الاستثماري بتحويل قدر من الأجور والرواتب والمكافآت التي يحصلون عليها في الدولة المستقطبة للاستثمار إلى الخارج . ومنها قانون الاستثمار العراقي النافذ الذي سمح للأجانب والفنيين والإداريين العاملين في المشاريع الاستثمارية داخل العراق بتحويل الأجور والرواتب والمكافآت والتعويضات التي يحصلون عليها إلى الخارج ، وقد اقر هذا الحق لاعتبارات إنسانية وكذلك لتشجيع العمالة الأجنبية ذات المهارة والقدرة الفنية على العمل داخل العراق إذ نص هذا القانون بأن ( للعاملين الفنيين الإداريين غير العراقيين في المشروع إن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى الخارج العراق وفقاً للقانون بعد تسديد التزاماتهم وديونهم تجاه الحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى )<sup>(٢١)</sup>.

ولقد تناولت التشريعات الاستثمارية إجراءات إقامة المستثمر الأجنبي بهدف تذليل العقبات أمامهم ، ومن الضمانات التي قررها قانون الاستثمار العراقي للمستثمر

الأجنبي هو حق الإقامة في العراق ، فقد وردت هذه الضمانة في المادة ( ١٢ / ثانياً )

اما بالنسبة الى قوانين الاستثمار ، فقد نصت المادة (١٢) ثالثاً / ب) من قانون الاستثمار العراقي بأنه "عدم نزع ملكية المشروع الاستثماري إلا للمنفعة العامة كل أو جزءاً بتعويض عادل " .

وجاء كذلك نص المادة (٤/٢) من قانون الاستثمار المصري النافذ على عدم جواز نزع ملكية أموال المشروعات الاستثمارية إلا للمنفعة العامة وبمقابل تعويض عادل

اما قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل ، فقد نص صراحة على حماية مشاريع الاستثمار في العراق إذ تنصب المادة (١٢) منه على أنه: عدم المصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري باستثناء ما يتم بحكم قضائي عدم نزع ملكية المشروع الاستثماري إلا للمنفعة العامة كلاً أو جزءاً وبتعويض عادل<sup>(٢٢)</sup>.

يتضح من النص السابق أن المشرع العراقي يقدم تعهداً للمستثمر بعدم مصادرة أو تأميم مشروعه الاستثماري كلياً أو جزئياً إلا في حالة صدور حكم قضائي بات بذلك، وكذلك عدم الاستملاك إلا للمنفعة العامة وبتعويض عادل.<sup>(٢٣)</sup>

وحاول المشرع المصري أن يبيث الطمأنينة في نفوس المستثمرين الأجانب في مواجهة هذا النوع من المخاطر ، مؤكداً على أن المشروعات الاستثمارية لن تكون محلاً للتأميم فنص في المادة (٤) نص على أنه: "لا يجوز تأميم المشروعات الاستثمارية" ، كما أكدت الفقرة (٢) منها على عدم جواز نزع ملكية أموال المشروعات الاستثمارية إلا للمنفعة العامة وبتعويض عادل يدفع مقدماً وأن تكون القيمة معادلة للقيمة الاقتصادية للمال المنزوع ملكيته في اليوم السابق على صدور قرار نزع الملكية ويجب أن تكون التعويضات قابلة للتحويل دون أية قيود"<sup>(٢٤)</sup>.

ولا تعد المصادرة التي تتخذ ضد المستثمر خطراً على الاستثمار إذا اتخذت بناء على مخالفة قانونية، ودون تمييز بين المواطن الذي يحمل جنسية الدولة والأجنبي، ، بناء على حكم قضائي، إلا أنها تعد خطراً على الاستثمار إذا ما طبقت بشكل عشوائي، وبدون صدور حكم قضائي. لذلك فإن قوانين الاستثمار والمعاهدات وصدرت الدولية الثنائية والجماعية حرمت اللجوء إلى هذا النوع من المصادرة<sup>(٢٥)</sup>.

واياً كان صور المصادرة فإن قانون الاستثمار العراقي قد منعها ، الا اذا صدر حكماً باتاً بحق المستثمر، وهذا ما نصت عليه المادة (١٢/ ثالثاً / أ) من قانون الاستثمار العراقي، (عدم المصادرة او تأميم مشروع الاستثماري باستثناء ما يتم بحكم قضائي بات).

في حين أن قانون الاستثمار ٦ في إقليم كردستان - العراق رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ لم يتطرق إلى المصادرة ، وبذلك اغفل المشرع احد أهم الضمانات التي تطمئن المستثمر الأجنبي على مشروعه.

ثانياً يعتبر الحق في التحويل من بين اهم المزايا التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمر الاجبي ، ويعتبره البعض شرطاً اساسياً لجذب رؤوس الأموال الاجنبية، وتتضمن قوانين الاستثمار للمستثمرين للاجانب تحويل رأس مال المستثمر سواء كان نقداً او عيناً الى الخارج ، ففي العراق تجيز قوانين الاستثمار للمستثمر بتحويل أصل استثماره وعوائده الناتجة عن مشروعه الاستثماري إلى الخارج ، وكما يحق له إعادة تصدير موجوداته المعفاة من الضرائب والرسوم إلى الخارج وذلك بهدف تشجيع المستثمر وخصوصاً الأجنبي.

ثالثاً\_ فقد أشار قانون الاستثمار العراقي النافذ إلى حق المستثمر بالتأمين على مشروعه الاستثماري بقوله يتمتع المستثمر بالمزايا الآتية : ( التأمين على المشروع الاستثماري لدى أي شركة تأمين وطنية أو أجنبية يعتبرها ملائمة ) (٢٦). نلاحظ أن المشرع العراقي أعطى الحق للمستثمر التأمين لدى أي شركة تأمين عراقية كانت أو اجنبية وفقاً لما يراه ملائماً أو مؤسسة دولية للتأمين كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار مثلاً فهذا متروك للمستثمر ، كما أعطت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار التأمين على الأموال المستثمرة (٢٧).

فان التأمين على المشروع الاستثماري يكتسب اهمية خاصة في العراق وذلك بسبب سوء الأوضاع الامنية التي تعرض المشروع الاستثماري لمخاطر عدة ناهيك عن المخاطر التي قد يتعرض لها العاملين في المشروع الاستثماري والتي قد يتكفل المستثمر في التأمين ضدها (٢٨).

فضلاً عما تقدم فإن قانون الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان - العراق أعطى الحق للمستثمر الأجنبي بالتأمين على مشروعه الاستثماري لدى أي شركة تأمين أجنبية أو وطنية يراها ملائمة (٢٩).

اما قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ فقد نصت المادة (٣٨) بأنه ( يلتزم المرخص له بالتأمين على المباني والآلات والمعدات ضد جميع الحوادث ، كما يلتزم بإزالتها على نفقته الخاصة خلال المدة التي يحددها مجلس إدارة المنطقة طبقاً للقواعد التي تضعها الجهة الإدارية المختصة ) (٣٠).

المبحث الثاني: مستلزمات تأسيس كليات اهلية ذات صبغة امريكية

## Requirements for establishing private colleges with an American character

لتأسيس جامعات امريكية في العراق لابد من توافر شروط معينة ومتطلبات تفرضها القوانين العراقية لذا سنقسم المبحث على مطلبين :

المطلب الأول: شروط تأسيس كليات اهلية ابصورة عامة

### Conditions for establishing private colleges in general

وفق قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦ يتم تأسيس جامعات او كليات او معاهد اهلية تتمتع بالشخصية المعنوية ولها استقلال مالي واداري ويمثلها رئيس الجامعة او عميد الكلية غير المرتبطة بجامعة او عميد المعهد وفتح فروع لجامعات اجنبية رصينه في بغداد والاقليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.<sup>(٣١)</sup>

يشترط في الجامعة او الكلية او المعهد المنصوص عليهما في الفقرة (ب) من البند (اولاً) من المادة ٣ ان يكون: مركزها العراق وغير مرتبطة بجهات اجنبية خارج العراق. وان تكون ل قدره مالية لتهيئة متطلبات كافة وتحدد بتعليمات تصدرها الوزارة.

لمجلس الوزراء بناءً على اقتراح من الوزير وبعد التوصية من مجلس التعليم العالي الاهلي الموافقة على منح الجهات الاجنبية والجامعات الاجنبية اجراء تأسيس جامعة او كلية او معهد مع مراعاة ما يأتي:

أ – ان تكون الاختصاصات المقترح تدريسها من الاختصاصات التي تحتاجها عملية التنمية في العراق

يقدم طلب تأسيس الجامعة او الكلية او المعهد الى الوزير مشفوعاً بتقرير بعد تأمين المتطلبات المادية والبشرية العلمية بضمنها البناية والمكتبات والمختبرات وغيرها من المتطلبات الضرورية وفق الشروط التي تحددها الوزارة وعلى ان لا يقل مساحة الكلية عن (٧٥٠٠) سبعة آلاف وخمسمائة متر مربع يحيل الوزير طلب التأسيس مشفوعاً برأيه الى مجلس الوزراء خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب. يبيت مجلس الوزراء بطلب التأسيس من عدمه خلال (٩٠) تسعين يوماً من تاريخ تسجيل الطلب في حالة رفض طلب التأسيس من قبل مجلس الوزراء فاطلب التأسيس حق التظلم لدى محكمة القضاء الاداري.

لوزير اصدار الجامعة او الكلية عن طريق دائرة كاتب العدل او عن طريق جريدة واسعة الانتشار في حالة ثبوت مخالفتها للشروط المطلوبة بازالة المخالفة خلال مدة لاتزيد على (٩٠) تسعين يوماً من تاريخ التبليغ بالانذار. للوزير التوصية الى مجلس الوزراء بغلقها

الكليات الالهية في العراق تواجه دتحيات اهمها:

١- أحادية التمويل / تشكل أجور تسجيل الطلبة المورد الرئيسي لتمويل الأحتياجات المادية

٢- على الرغم من الأشارة في بنود قانون التعليم الجامعي الأهلي رقم ( ٢٥ ) في ٢٠١٦ الى كون الجامعات والكليات الأهلية ذات شخصية معنوية وتمتع بالاستقلال الإداري والمالي او كثيراً ماتخضع الى جملة من التساؤلات من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .. في الأمور المتعلقة بسلوكها الإداري والتنظيمي مما يمنع خصوصية التوجه ضمن المسارات الأكاديمية .

٣- من أهم المشاكل التي تعانيها الجامعات والكليات الأهلية هو أمتحان الرصانة العلمية أو ما أطلق عليه مؤخراً بأمتحان المنافسة

**المطلب الثاني: تأسيس كليات اهلية ذات صبغة امريكية**

### **Establishing private colleges with an American character**

تضم أمريكا مجموعة من أقدم وأشهر الجامعات عالمياً والتي تُقدّم مستوى تعليمي مُتقدّم وبرامج وتخصصات واسعة، ناهيك عن عدد الجامعات الأمريكية الإجمالي والذي يصل إلى أربعة آلاف جامعة. وفقاً للتصنيف العالمي لأفضل الجامعات فقد وقعت ١٦ جامعة أمريكية في المراتب العشرين الأولى عالمياً، تتنوع البرامج المُقدّمة لكافة الدرجات العلمية، ينال بعدها الطالب احتياجهُ بالكامل من المعرفة لمجاله، وخبرة واسعة تمتد لعشرة سنوات في جامعات أخرى.

ايجابيات الدراسة في أمريكا :. (٣٢)

١- مرونة النظام التعليمي إنّ النظام التعليمي الأمريكي أكثر مرونة من غيره، فإنهم يراعوا حيرة الطلاب في انتقاء التخصص المُراد دراسته، فطلاب البكالوريوس يُسمح لهم بالالتحاق بتخصص ما، ثم اختيار مواد لتخصص آخر يشعر بالاهتمام اتجاهه، وفي السنة الثانية يُقرر الطالب أين وجدّ طموحه.

لكن على الطالب عند تقديم طلب الالتحاق مُراعاة إعلام الجامعة بهذا الأمر، وهو عدم تحديد التخصص بعد لتمنح الفرصة بتعدد الخيارات، ولطلاب الدراسات العليا أيضاً يحظوا بإمكانية بناء الخطة الدراسية المناسبة مع الأهداف الأكاديمية والتفضيلات الدراسية دون تقيّد.

٢- التطور التكنولوجي في التعليم تسعى الجامعات الأمريكية لتكون المسيرة التعليمية يسيرة وبسيطة على الطلاب، لذا ولما تلعبه التكنولوجيا من دور كبير في التطوير والبحث، فقد أعدت أنظمتها بأحدث التقنيات.

بمعنى أن الطالب يجدّ كافة احتياجاته التعليمية مُجهزة بداخل الجامعة، ناهيك عن الوسائل المُعينة التي تُبسّط المعلومة له، ويتعلم الطالب التحكّم في الأجهزة التي سيحتاج للخبرة فيما بعد وفقاً لمتطلبات سوق العمل ومواكبة تطورات العالم.

٣- فرص البحث والتدريب لا ترى أمريكا أن التعليم يكمن في الدراسة النظرية فحسب، بل لا بُدَّ من انخراط الطالب في سوق العمل والاعتياد على البحث والتدرب لتطبيق كافة المعلومات الذي مَدَّ بها.

لا يقتصر التدريب على طلاب البكالوريوس فحسب، بل لطلاب الدراسات العليا أيضاً السماح بالعمل بأجور لتوسيع نطاق مهاراتهم، ويحظوا بخبرة أفضل العاملين وخبراء المجال الذي اختاروه  
سلبيات الدراسة في أمريكا: (٣٣)

١- إنَّ اتخاذ قرار السفر للدراسة بالخارج ليس سهلاً، ويجب التفكير به جيداً وليس الاطلاع على المميزات الذي سيحظى بها الطالب فقط، بل أيضاً العيوب، فثمة تحديات سيواجهها الطالب الراغب في الدراسة بأمريكا.

٢- الرسوم الدراسية باهظة: تلك الجودة العالية في التعليم بأمريكا مصحوبة بتكاليف دراسية عالية للغاية، إذ تُعدُّ أمريكا من أعلى الدول من حيث التكاليف الدراسية في كافة التخصصات، لذا قد لا تُناسب فئات كثيرة.

رغم إتاحة الفرصة للحصول على قرض ومنحة للدراسة بها، إلا أن الأمر لا يتم الموافقة عليه على الدوام خشية الدولة من هجرة الطلاب، لذا فالأفضل إمَّا التجهز لتحمل كافة المصاريف، أو التقدم للمنح المقدمة من الجامعة والتي تقلل من أعباء الديون.

٣- تكاليف المعيشة عالية: إنَّ أمريكا تضم ولايات كثيرة، ولكلٍ منها مميزات وعيوب، وتختلف الثقافات والعادات بها، ولكن الأفضل في سائر المستويات يكمن في المدن الكبرى مثل نيويورك لما تضمه من جامعات مرموقة، ولكن ستكون تكلفة المعيشة بها مرتفعة للغاية.

إذ تتراوح متوسط التكلفة شهرياً ٦٠٠٠-٨٥٠٠ دولار شهرياً، وهو ما يختلف حسب نمط حياة الطالب، ولكن رغم ذلك إلا أن الولايات الأخرى غير المشهورة أقل في التكلفة مقارنةً بغيرها.

٤- صعوبة التقدم على الجامعات: أمريكا لمستواها المتقدم دائماً ما تبحث عن ذوي الخبرات والمستويات المتميزة والطلاب الماهرين والبارعين، لذا فتضع الجامعات الأمريكية كثيراً شروطاً تُصعب من فرصة القبول، وكذلك الاختبارات التي يخضعون لها.

الجامعة الأمريكية في العراق - بغداد هي جامعة رسمية أهلية غير ربحية تأسست رسمياً عام ٢٠١٨

وهي تقدم نفسها على غرار الجامعات الإقليمية الأخرى على النمط الأمريكي مثل الجامعة الأمريكية في السلبيمانية والجامعة الأمريكية في بيروت

الشراكات الأكاديمية]الجامعة الأمريكية في أرمينيا جامعة بول ستايت جامعة ولاية أريزون جامعة جورج مايسون كلية كولون للأعمال جامعة سيتن هول، كلية التربية والخدمات الإنسانية جامعة سيتن هول جامعة فاندربيلت، كلية بيبودي للتربية<sup>(٣٤)</sup>

ويشير واقع الجامعات الاهلية في مصر إلى وجود أربعة جامعات أهلية فقط ومن ضمن هذه الجامعات الجامعة الفرنسية التي الدراسة بها بالفرنسي اضافة الى العربية والانكليزية

يجب أن تعتمد الجامعات الاهلية على البرامج والمقررات الدراسية ذات المستوى الأكاديمي المرتفع وتوفير التخصصات العلمية الحديثة يجب ان تستعين الجامعات الاهلية في ذلك ببعض الجامعات ذات الخبرة الواسعة في مجال التعليم العلي الاهلي خاصة بالعلاقات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة حيث تحتوي على اكبر واعرف الجامعات الاهلية التي تحتل في مقدمة التصنيفات العالمية للجامعات مما يساعد في الاعتماد الأكاديمي والاعتراف بما تمنحه من شهادة على مستوى العالم وليس فقط اعتراف الدولة التي تحمل جنسيتها الجامعة الاهلية<sup>(٣٥)</sup> يجب أن يعتمد التدريس في جامعات الاهلية على استخدام احدث الاستراتيجيات المدرسية ووسائل الاتصال والتقنية الحديثة واستخدام الوسائل الحديثة من التعليم الالكتروني

## الخاتمة: Conclusion

### التوصيات :

بعد عرض موضوع البحث مستلزمات انشاء جامعات أهلية ذات صبغة امريكية خرجنا بهذه التوصيات لتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الاهلية بصورة عامة والامريكي في العراق بصورة خاصة

١\_ لا بد من تقليل عدد الكليات الاهلية فكثير من هذه الكليات ليست بالمستوى الذي يحقق المستوى العلمي وتوظيفه بالجانب العملي في خروج اكاديميين حقيقيين يخدم بلده لذا اقترح دمج الكليات المتناثرة لإنشاء جامعات كبيرة لها قدرة مالية واستيعابية وإمكانيات واقسام كثيرة لتجاوز تحديات الكليات الاهلية من حيث القدرة المالية والكادر التدريسي

٢\_ تقليل عدد الطلبة في الكليات الاهلية وذلك بعدم تفاوت المعدل المطلوب كثيرا للقبول في الكليات الاهلية عن الحكومية في نفس الاختصاص فجربة قبول طالب معدله ٦٠ مع طالب ٨٠ في كليات القانون

٣\_ اقتصار الجامعات الأمريكية في العراق على الاختصاصات الجديدة والطبية والهندسية وذلك لعدم إفادة العلوم الإنسانية كالقانون والتربية منها لاختلاف المناهج القانونية عن الأمريكية وان العمل الوظيفي للقانون في المحاكم او في الدوائر ككاتب عدل والتنفيذ يتطلب الإحاطة بالقانون العراقي

- ٤\_ لا بد من مشاركة أساتذة أمريكيان لهم سمعة أكاديمية عالية في تدريس في الجامعة الأمريكية في العراق عن طريق إلقاء المحاضرات الكترونياً
- ٥\_ لا بد خلق أجواء في الجامعات الأمريكية في العراق مع الأجواء في الجامعات الأمريكية من حيث الفاعات الدراسية ومستلزماتها والمطاعم والتكنولوجيا الحديثة في الاتصالات والمختبرات و وليس فقط المناهج واللغة الانكليزية بحيث يشعر الطالب انه يدرس في امريكا
- ٥\_ لا بد لاعتراف بهذه الجامعات في امريكا وليس فقط في العراق بأن تكون شهادتها كشهادة الجامعات الاهلية الأمريكية في امريكا
- ٦\_ لا بد خلق شراكة وتعاون بين الجامعات الأمريكية في العراق ونظائرها في مصر والخليج العربي ولبنان والاردن في تبادل الخبرات والمؤتمرات والندوات .

### الهوامش

- (١) المادة (٩/١) من قانون الاستثمار العراقي.
- (٢) د. قيسر يحيى جعفر، الوافي في شرح احكام قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، دار ومكتبة المسلة القانونية ٢٠٢١، ص ١٤١.
- (٣) حيدر داود حمد الله، نحو تشريع قانون استثمار موحد في العراق، (دراسة تحليلية مقارنة) دار ابن السكيت للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٨، ص ١٧٧.
- (٤) المادة (تاسعا / ثامنا) من قانون الاستثمار العراقي.
- (٥) لمادة (١٤ / ثالثا) من قانون الاستثمار العراقي
- (٦) نظر: المادة (١٠/الفقرة ٣/أ) من قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، والمعدل بقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥
- (٧) انظر : المادة (٥/اولا)
- (٨) انظر:المادة (٧/اولا) من نظام بيع و ايجار العقارات المخصص لاغراض الاستثمار والمساحة عليها رقم (٦) لسنة ٢٠١٧.
- (٩) نظر: المادة (١٠/خامسا/أ) من قانون الاستثمار العراقي ، لقمان حسن رسول ، تملك اراضي المخصصة للاستثمار(دراسة مقارنة )، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، طبعة الاولى، ٢٠٢٠، ص ١٨٦.
- (١٠) المادة (٤/الفقرة ٦) من قانون الاستثمار الاجنبي في إقليم كردستان - العراق رقم (٤) سنة ٢٠٠٦
- (١١) نظر: المادة (٢٢) من قانون الاستثمار العراقي
- (١٢) د . هشام علي صادق ، النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ط ١ ، ٢٠٠٣. د. عمر هاشم محمد صدقة ، ضمانات الاستثمار الاجنبي في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي ، ط ١ ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨، ص ٤٩.
- (١٣) المادة (٢) من نظام فروع الشركات الاجنبية رقم (٢) لسنة ٢٠١٧، نشر هذا النظام في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٤٣٨) بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٣
- (١٤) المادة (٣) من نظام فروع الشركات رقم (٢) لسنة ٢٠١٧ ان مدة منح اجازة التسجيل قد تصل الى (٥٢) يوماً من تاريخ تقديم الطلب في حال عدم رفض الطلب لأي سبب كان، اما اذا تم رفض الطلب فإن منح الاجازة قد يستغرق وقت طويل كون النظام لم يحدد مدد الطعن و انما اوكل الامر القواعد الخاصة بالطعن بالقرارات الادارية.
- (١٥) المادة (٤٨) و (٥١)) من قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ المصري.
- (١٦) د. هشام رمضان الجزائري ود. وليد خالد عطية ود. حسين عبد القادر معروف، حوافز و ضمانات المستثمر في ظل قانون الاستثمار العراقي وبعض قوانين الاستثمار العربية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، مجلد ٦ ، العدد (٢٣)، ٢٠٠٩م، ص ٥٤ .
- (١٧) د . هشام علي صادق ، النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥.
- (١٨) انظر لمادة ٣٧- منه .
- (١٩) د. طه أحمد علي قايم، تسوية المنازعات الدولية الاقتصادية، دراسة سياسية قانونية لدور المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠٢ .

(٢٠) انظر: المادة (١٤) من قانون الاستثمار العراقي (١٣) لسنة (٢٠٠٦) النافذ حيث جاء نصها في الفقرة سادساً: الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجالات الرواتب والاجازات وساعات العمل وظروف العمل وغيرها كحد أدنى، كما ونصت الفقرة الثامنة: تدريب مستخدميه من العراق وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم وتكون الأولوية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين.

(٢١) رسل باسم كريم الحسيني، ضمانات المستثمر الاجنبي وحوافزه في تشريع العراقي ( دراسة مقارنة ) ، رسالة ماجستير كلية القانون ، جامعه المستنصرية ، ٢٠١٥ ، ص ٤٨

(٢٢) اما قانون الاستثمار في اقليم كردستان - العراق رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ ، فلم يحظر أي إجراء من اجراءات نزع الملكية وهذا نقص تشريعي يجب تلافيه بتعديل القانون المذكور

(٢٣) د. ابراهيم متولي ابراهيم ، دور الحوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ، ط ١ ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، ١٠٠١ ص ٢٣٨ .

(٢٤) انظر المادو (٤/ الفقرة (١٠٢) ) من قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ .

(٢٥) د. هاشم رمضان الجزائري، ود. وليد خالد عطية، ود. حسين عبد القادر معروف، ، حوافز وضمانات المستثمر في ظل قانون الاستثمار العراقي وبعض القوانين الاستثمار العربية ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية ، مجلد ٦ ، العدد ٢٣ ، ٢٠٠٩ ، (٧٥-٧٤).

(٢٦) الفقرة (رابعاً) من المادة (١١) من قانون الاستثمار العراقي النافذ رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بقانون الاستثمار رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥

(٢٧) نصت المادة (٢٢) من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية بأن ( تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتأمين على الاموال المستثمرة بموجب هذه الاتفاقية حسب الشروط والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتعديلاتها والأنظمة والقواعد الصادرة بموجبها )

(٢٨) (٢) د. قيصر يحيى جعفر، الوافي في شرح احكام قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ، المصدر السابق ، ص ٦٦ . انظر : نصت الفقرة (١) من المادة (١٧) من قانون الاستثمار الاجنبي في اقليم كردستان - العراق رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦

على ( للمستثمر ان يؤمن على مشروعه الاستثماري من قبل أية شركة أجنبية أو وطنية يعتبرها ملائمة ، ويتم بموجبه تأمين كافة جوانب العمليات التي يقوم بها )

(٢٩) انظر : نصت الفقرة (١) من المادة (١٧) من قانون الاستثمار الاجنبي في اقليم كردستان - العراق رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ على ( للمستثمر ان يؤمن على مشروعه الاستثماري من قبل أية شركة أجنبية أو وطنية يعتبرها ملائمة ، ويتم بموجبه تأمين كافة جوانب العمليات التي يقوم بها ) .

(٣٠) رسل باسم كريم الحسيني، ضمانات المستثمر الاجنبي وحوافزه في تشريع العراقي ( دراسة مقارنة ) ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(٣١) المادة ٣-أولاً قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦

(٣٢) تقويم التعليم الجامعي الاهلي "المهام والمستلزمات" الأستاذ الدكتور عبد الرسول عبد جاسم عميد كلية المنصور الجامعة ص ١٠ بعدها

(٣٣) مقال الدراسة في أمريكا | كامل المتطلبات والشروط ٢٠٢٤

(٣٤) الجلسة التعريفية بمشاريع ويكيبيديا في الجامعة الأمريكية في العراق-بغداد. <https://ar.wikipedia.org/wik> سمة مجدي محمود السيد متطلبات تطوير الجامعات الاهلية بمصر في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات ب ١

(٣٥) سمة مجدي محمود السيد متطلبات تطوير الجامعات الاهلية بمصر في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات ب <https://maed.journals.ekb.edu> ص ٢٠٤ مجلة كلية التربية بالمنصورة، ٢٠١٩؛ ١٠٧(٤) .

<https://maed.journals.ekb.edu> ص ٢٠٤ مجلة كلية التربية بالمنصورة، ٢٠١٩؛ ١٠٧(٤) .

## المصادر

### اولاً: الكتب:

1 د. ابراهيم متولي ابراهيم ، دور الحوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ، ط ١ ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، ١٠٠١ .

11- حيدر داود حمد الله، نحو تشريع قانون استثمار موحد في العراق، ( دراسة تحليلية مقارنة) دار ابن السكيت للطباعة و النشر والتوزيع، ٢٠١٨ .

111 - د. طه أحمد علي قاسم، تسوية المنازعات الدولية الاقتصادية، دراسة سياسية قانونية لدور المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ .

1111- د. عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمار الاجنبي في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي ، ط ١ ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨

- ٧- د. قيصر يحيى جعفر، الوافي في شرح احكام قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، ٢٠٢٤/٠١/٠٣ . دار ومكتبة المسلة القانونية ٢٠٢١
- ٧١- لقمان حسن رسول ، تملك اراضي المخصصة للاستثمار (دراسة مقارنة )، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، طبعة الاولى، ٢٠٢٠.
- ٧١١ - د . هشام علي صادق ، النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣.
- ٧١١١- د. هشام رمضان الجزائري ود. وليد خالد عطية ود. حسين عبد القادر معروف، حوافز وضمانات المستثمر في ظل قانون الاستثمار العراقي وبعض قوانين الاستثمار العربية، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، مجلد ٦، العدد (٢٣)، ٢٠٠٩م.

#### أثانياً: الرسائل :

- رسل باسم كريم الحسيني، ضمانات المستثمر الاجنبي وحوافزه في تشريع العراقي ( دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعه المستنصرية ، ٢٠١٥،

#### ثالثاً: المجالات:

- د. هاشم رمضان الجزائري، ود. وليد خالد عطية، ود. حسين عبد القادر معروف ، حوافز وضمانات المستثمر في ظل قانون الاستثمار العراقي وبعض القوانين الاستثمار العربية ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية ، مجلد ٦، العدد ٢٣ ، ٢٠٠٩

#### رابعاً القوانين

- ١- قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٤، والمعدل بقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥
- ١١- قانون الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان - العراق رقم (٤) سنة ٢٠٠٦ .
- ١١١- قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧.
- ١١١١- قانون التعليم العالي الاهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦
- ٧- نظام بيع وايجار العقارات المخصص لاغراض الاستثمار والمساطحة عليها رقم (٦) لسنة ٢٠١٧ .
- ٧١- نظام فروع الشركات الاجنبية رقم (٢) لسنة ٢٠١٧، نشر هذا النظام في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٤٣٨) بتاريخ ١٣/٣/٢٠١٧

#### خامساً: المقالات :

- ١- مقال الدراسة في أمريكا | كامل المتطلبات والشروط  
٢٠٢٤ <https://murasakischolarships.com>
- ١١- الجلسة التعريفية بمشاريع ويكيبيديا في الجامعة الأمريكية في العراق- بغداد.  
<https://ar.wikipedia.org/wik>
- ١١١- سمة مجدي محمود السيد متطلبات تطوير الجامعات الاهلية بمصر في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات ب ص ٢٠٤ مجلة كلية التربية بالمنصورة، ٢٠١٩؛ ١٠٧(٤): .

